# تقرير مرحلي عن الممارسات والتحديات المرتبطة بأنشطة التعليم والبحث الإلكترونية عند بعد

# ملخص عملي

يجمع هذا التقرير الممارسات والتحديات الراهنة التي تواجه المؤسسات التعليمية والبحثية فيما يخص **أنشطة التدريس والبحث على المستوى الجامعي التي تتم عبر الإنترنت، مع التركيز بخاصةٍ على العناصر "العابرة للحدود"** (مثل الطلاب والباحثين الموجودين في بلدان مختلفة، والمواد التي تم الحصول عليها من بلدان أخرى أو نُشرت في بلدان أخرى، وما إلى ذلك).

ويهدف التقرير إلى عرض طريقة عمل الإطار القانوني الحالي لحق المؤلف في هذا المجال، ولا سيما من خلال الاستثناءات والتقييدات المكفولة في قوانين حق المؤلف الوطنية وخطط الترخيص المتاحة لمحتويات محددة محمية بموجب حق المؤلف في أسواق مختلفة.

وتوجد أنواع متنوعة من المحتويات المحمية بموجب حق المؤلف والمستخدمة في أنشطة التدريس والبحث في الجامعات منها مختلف أنواع المصنفات (الأدبية والموسيقية والسمعية البصرية والفنية وغيرها) والتسجيلات (التسجيلات الصوتية والفيديوهات) فضلاً عن البرمجيات وقواعد البيانات وغيرها. ولعل قطاع النشر من القطاعات الأكثر تأثراً بالاستثناءات والتقييدات وأنظمة الترخيص لأغراض التدريس والبحث.

## الاستثناءات والتقييدات

وسَّعت التكنولوجيا الرقمية والإنترنت فرص التدريس والبحث كثيراً. ومع ذلك، يبدو أن مواطن المرونة التي يكفلها قانون حق المؤلف لأنشطة التدريس والبحث في العالم المادي لا تنطبق بالطريقة نفسها على العالم الرقمي.

ومن الجدير بالتذكير أن مفهوم الاستثناءات والتقييدات لأغراض التدريس والبحث موجود في **اتفاقية برن** منذ اعتمادها في عام 1886. إذ تنص المادة 10(1) من الاتفاقية على استثناء إلزامي يجيز نقل المقتطفات - بشرط أن يتفق ذلك وحسن الاستعمال وأن يكون في الحدود التي يبررها الغرض المنشود - مما يجيز بوضوح نقل المقتطفات لأغراض البحث والتعليم. وتنص المادة 10(2) من الاتفاقية ذاتها على استثناء مفتوح ومرن ومحايد تكنولوجياً لاستعمال المصنفات *"على سبيل التوضيح لأغراض تعليمية"*؛ ويجوز توسيع نطاق ذلك الاستثناء (بموجب المادة 10 من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف) ليشمل الوسائل الرقمية والتدريس عبر الإنترنت (أو غيره من قنوات التعليم عن بعد). ولكن خلافاً للاستثناء الأول، لا يكتسي الاستثناء الثاني طابعاً إلزامياً - ومن ثم، تكون استعمالات المصنفات بموجب ذلك الاستثناء لأغراض التدريس خاضعة لأحكام القوانين الوطنية المختلفة.

ويجوز تطبيق استثناءات وتقييدات للسماح باستعمالات للمصنفات المحمية بموجب حق المؤلف لأغراض التدريس والبحث، تكون إما مجانية وإما لقاء مقابل، امتثالاً لشروط **اختبار الخطوات الثلاث** (مثل المادة 9(2) من اتفاقية برن) حتى *لا تتعارض والاستغلال العادي للمصنف ولا تلحق ضرراً غير مبرَّر بالمصالح المشروعة للمؤلف*.

وتجيز غالبية **القوانين الوطنية لحق المؤلف** نسخ المصنفات وأداءها لأغراض التدريس والبحث في العالم المادي والتدريس التقليدي، دون أن تجيز الاستعمالات نفسها بالضرورة في العالم الشبكي والرقمي. وقد يرجع ذلك الوضع إلى عدة أسباب. أولاً، اعتُمدت غالبية الاستثناءات والتقييدات قبل تطور التكنولوجيات الرقمية والشبكية فلم تشمل الحق في الإتاحة عبر الإنترنت. وثانياً، متى كانت الاستثناءات والتقييدات لأغراض التدريس والبحث تغطي الاستعمالات عبر الإنترنت، فإنها تكون غالباً أضيق نطاقاً وأقل مرونة من تلك المتعلقة بالاستعمالات التقليدية في ظل العالم المادي.

وثالثاً، يلاحظ أن الاستثناءات والتقييدات الوطنية لأغراض التدريس **غير موحدة على الإطلاق**. وتكون الاختلافات في الأغراض المحددة المشمولة (مثل الاستخدام في الصفوف الدراسية) أو أفعال الاستغلال المشمولة (مثل النسخ أو الأداء المباشر) أو المستفيدين من المؤسسات أو فرادى المستخدمين فضلاً عن أنواع المصنفات والكم أو الحجم الذي يجوز استخدامه منها. ومن عوامل الاختلاف أيضاً وجود شرط مكافأة (أو تعويض) المؤلفين والناشرين والمنتجين. وفي نهاية المطاف، تساعد الاختيارات التشريعية في تحديد نطاق الاستعمالات المشمولة بالاستثناءات والتقييدات لأغراض التدريس، وفي تشكيل نظام الترخيص الذي يعتمده كل بلد.

وإلى جانب المقتطفات، تشمل **الاستعمالات لأغراض التدريس** على أي مستوى تعليمي والمشمولة بالاستثناءات والتقييدات نسخ المصنفات أو أجزاء من المصنفات لأغراض إجراء تمرين أو اختبار، أو إملاء أجزاء من المصنفات الأدبية على الطلاب كجزء من تدريبهم، أو تشغيل أغنية (وتسجيل صوتي) للطلاب من أجل التعرف على الكلمات بلغة أجنبية، أو نسخ عمل فني لأغراض التدريب، أو تشغيل جزء من فيلم (أو جزء من برنامج تلفازي مسجَّل) لأغراض عقد مناقشة في الصف الدراسي، أو رقمنة بضع صفحات من كتاب لأغراض إجراء تمرين أو اختبار أو للتدريس أو غير ذلك من الاستعمالات. ولا يُسمح بتلك الاستعمالات إلا إذا كانت مشمولة باستثناء وتقييد محدد لأغراض التدريس وإلا بعد الحصول على إذن من أصحاب الحقوق. ويزداد الوضع تعقيداً عندما تُجرى تلك الأفعال عبر الإنترنت، كجزء من برامج تعليم عن بعد، أو مشاريع الدورات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (MOOC) والموارد التعليمية المفتوحة (OER).

ويشير الأكاديميون وأصحاب الحقوق غالباً إلى الصياغة غير الواضحة والنطاق غير الكافي بوصفهما **التحديين الرئيسيين** أمام تطبيق الاستثناء والتقييد في السياقات الشبكية. وأشير أيضاً إلى عدم وجود مبادئ توجيهية محددة ودعم وتضارب السياسات الجامعية والمفاهيم الخاطئة الشائعة. ويشير الأكاديميون غالباً إلى الإدارة الرقمية لحقوق النشر (DRM) بوصفها تحدياً أمام استعمال المحتويات المحمية بموجب حق المؤلف (وهي محتويات سمعية بصرية في الغالب) لأغراض التدريس - إذ تعدّ مسألة غلبة الاستثناءات والتقييدات والاستخدام العادل على الشروط التعاقدية المحددة مسألة خلافية تتطلب المزيد من الإرشاد من المشرعين الدوليين والوطنيين. وتفاقم عدم اليقين القانوني نظراً إلى أن الأنشطة الشبكية تحدث غالباً في بلدان مختلفة: إذ إن الاستعمال لأغراض التدريس أو البحث المشمول بالاستثناء بوضوح طبقاً لقانون وطني قد لا يكون مشمولاً طبقاً لقانون البلدان الأخرى التي يقيم فيها الطلاب أو الأكاديميون.

وكقاعدة عامة، تكون **أغراض البحوث** في غالبية القوانين الوطنية لحق المؤلف مشمولة بالاستثناءات والتقييدات إما وحدها وإما مشفوعة بأغراض التدريس؛ وفضلاً عن ذلك، تكتسي الاستعمالات المشمولة بالاستثناءات والتقييدات كمقتطفات والنسخ للاستعمال الشخصي أهمية أساسية لأغراض البحوث. وتواجه أنشطة البحث عبر الإنترنت العقبات والتحديات ذاتها المحددة فيما يخص الاستثناءات والتقييدات لأغراض التدريس أي المصطلحات التقييدية التي تعفي أنشطة البحث التقليدية أو المادية دون أن تشمل كل أنواع المصنفات بطريقة مرنة، وعدم اليقين القانوني بشأن نطاق الاستعمالات المعفى بموجب الاستثناءات والتقييدات المنطبقة، والمحتويات المستمدة من قواعد بيانات مرخص باستخدامها ولكنها تخضع لقيود إقليمية أو شروط تعاقدية تغلب على الاستثناءات والتقييدات؛ والمصنفات المحمية بموجب تدابير الحماية التكنولوجية (TPM) التي تمنع الاستعمالات المحددة أو الاستعمالات في البلدان الأجنبية (الحجب الجغرافي)؛ والصعوبات في تحديد ما يندرج في مفهوم البحوث. ولذلك وضعت الأوساط الأكاديمية الترخيص المفتوح (مثل تراخيص *المشاع الإبداعي*) ومبادرات النفاذ المفتوح للتغلب على تلك الصعوبات.

وقد أصبحت **القراءة الآلية** (المعالجة الآلية) للأحجام الكبيرة من النصوص والبيانات (مثل قواعد البيانات العلمية) أداة أساسية في تقدم البحوث (والتدريس). ومن حيث المبدأ، ينطوي التنقيب عن النصوص والبيانات (TDM) في المحتويات المحمية بموجب حق المؤلف على عدة أعمال استغلال (وهي الاستنساخ والتحويل والنقل إلى الجمهور) تقتضي الحصول على إذن مالكي حق المؤلف. ومع ذلك، لا يكون التنقيب عن النصوص والبيانات (TDM) معفياً بموجب الاستثناءات والتقييدات الوطنية الحالية إلا في حالات استثنائية محددة (مثل قوانين الاستخدام العادل وبعض الاستثناءات والتقييدات).

**وخلاصة القول** إن البنية الحالية للاستثناءات والتقييدات المرتبطة بالتدريس والبحث عبر الإنترنت غير مثالية على الإطلاق: إذ تطرح عدم يقين قانوني يؤدي إلى تراخيص مفرطة أو حذف احتياطي للمحتويات، وتثبط استحداث المشاريع عبر الإنترنت، وتحد من جودة التدريس والبحث عبر الإنترنت، مع حرمان المؤلفين وأصحاب الحقوق من الحصول على مكافأة مقابل استخدام مصنفاتهم.

## الترخيص

إلى جانب الاستعمالات المحددة المسموح بها وفقاً لاستثناءات وتقييدات وطنية، يجوز لمنظمات الإدارة الجماعية أو أصحاب حق المؤلف أن يجيزوا استعمالات أخرى لأغراض التدريس والبحث. و**الترخيص المباشر** هو عندما يأذن مالك حق المؤلف للمستخدمين مباشرةً باستعمال المصنف وفقاً لشروط ومكافأة يتفقان عليها. أما **الترخيص الجماعي**، فتمنحه منظمات الإدارة الجماعية التي كلفها مالكو الحقوق بممارسة حقوقهم نيابة عنهم. وكان مالكو حق المؤلف يستأثرون تقليدياً بترخيص **الأسواق الرئيسية** في حين كانت منظمات الإدارة الجماعية تتولى إدارة الاستعمالات الثانوية بالنيابة عنهم بما يوفر مزية الإطلاق الإقليمي الواسع والتمثيل المتبادل لمستودعات المصنفات. وتغير الوضع إذ باتت الإنترنت وتكنولوجيات الاتصالات والوسائل الرقمية للاستغلال تسهل الترخيص المباشر أيضاً للاستعمالات الثانوية (لأغراض التدريس والبحث مثلاً والتي تشمل التنقيب عن النصوص والبيانات). وفيما يخص قطاع النشر، أصبح الترخيص الأكاديمي للاستعمالات الرقمية والشبكية (عن طريق قواعد البيانات بالأساس) "سوقاً رئيسياً" إلى حد ما.

ولا يزال **توفر الترخيص** لأنشطة التدريس والبحث غير موحد على مستوى العالم. وتختلف ممارسات الترخيص باختلاف البلدان بسبب اختلاف التشريعات المتعلقة بحق المؤلف فضلاً عن "منظومات" الترخيص والظروف الثقافية والاقتصادية والسوقية لكل بلد. ففي بعض البلدان، يمكن الحصول على ترخيص لأغراض التدريس والبحث بسهولة (فيما يخص المنشورات أساساً) إما عن طريق منظمات الإدارة الجماعية وإما من مالكي حق المؤلف مباشرةً؛ في حين يكاد الترخيص الجماعي لا يعمل في بعض البلدان ولا تتوفر تراخيص مباشرة. وبوجه عام، متى توفرت آليات الترخيص لاستعمالات أكاديمية محددة، فإنها تقتصر غالباً على إقليم محدد، فلا تستجيب لاحتياجات الأنشطة الأكاديمية الشبكية العابرة للحدود.

وتقدَّم **التراخيص الجماعية** للأغراض التعليمية غالباً **للنصوص والصور** (أي المصنفات المكتوبة والكتب والنصوص والصحف والموسيقى المطبوعة والصور). ونادراً ما تصدر منظمة إدارة جماعية ترخيصاً جماعياً للتنقيب في النصوص والبيانات (TDM). وإن **الترخيص الجماعي للموسيقى والمحتويات السمعية والبصرية** لأغراض التدريس والبحث أقل انتشاراً بكثير. إذ إن بضع منظمات إدارة جماعية للمحتويات الموسيقية والسمعية البصرية فقط تدير حالياً تراخيص في مجال التعليم.

وفيما يخص **الترخيص المباشر** في قطاع النشر، تُوفَّر غالبية الموارد الرقمية طبقاً لنموذج "مدفوع" ويمكن الحصول عليها بطريق الشراء أو الاشتراك أو التأجير أو الإقراض أو الدفع لكل عملية مشاهدة أو نموذج ترخيص مماثل (أكثر من 90% من المكتبات تشتري "مجموعات محتويات" أو "حزم" من دور نشر رئيسية). وفضلاً عن ذلك، تستخدم المؤسسات الأكاديمية أيضاً المحتويات **المفتوحة النفاذ** في أنشطتها التعليمية والبحثية عن بعد التي تتم عبر الإنترنت.

وإلى جانب المحتويات المنشورة، يزداد توفر **تراخيص الموسيقى والمحتويات السمعية البصرية** في سوق التعلّم الإلكتروني على الرغم من أن تلك السوق لا تزال في بداياتها. وفيما يخص التراخيص الجماعية، لا تعترف منظمات الإدارة الجماعية للقطاعات السمعية البصرية والموسيقية بعد بالنشاط التعليمي عبر الإنترنت بوصفه سوقاً يتعين تغطيته. وبدأ يظهر الترخيص المباشر لهذا النوع من المحتويات لأغراض الأسواق الأكاديمية تحديداً.

ويوجد مستوى عالٍ من عدم اليقين وعدم فهم الحاجة إلى الحصول على ترخيص لأغراض التدريس والبحث. ومن الأفكار المغلوطة أن كل الأنشطة الأكاديمية مشمولة بالاستثناءات والتقييدات لأغراض التعليم أو التدريس و/أو نطاق قواعد بيانات الترخيص المشترك فيها. ومن ثم، تكون الصعوبة الأولى هي فهم الحاجة إلى الترخيص وفوائد ذلك الترخيص من حيث إتاحة استعمال مجموعة واسعة من المصنفات من أنحاء مختلفة من العالم ومن مجموعة كبيرة من المؤلفين مع ضمان عدم التعدي على أي حقوق.

ومن المرتقب أن يؤدي الترخيص الجماعي **دوراً مهماً في تطور التعليم عبر الإنترنت**: إذ سيتيح وصول المستخدمين بطريقة مشروعة إلى المصنفات، ويكفل لأصحاب الحقوق الإدارة الفعالة لحقوقهم (ونشر مصنفاتهم على نطاق واسع بفضل التكنولوجيات الرقمية)، ويتيح الحصول على حصة عادلة من القيمة المتأتية من استعمال مصنفاتهم. ومع ذلك، يُرجَّح أن تواجه الإدارة الجماعية **تحديات** مثل وضع تراخيص جديدة بانتظام تستجيب للاحتياجات الناشئة للتعليم عبر الإنترنت (وتحترم الأسواق الرئيسية للمصنفات المحمية بموجب حق المؤلف)؛ وتوسيع نطاق توفر التراخيص إلى أقاليم وأسواق جديدة تتجاوز المصنفات النصية والصورية المرخصة تقليدياً وتغطي المصنفات الأخرى المستخدمة في التدريس الرقمي مثل المصنفات الموسيقية والمصنفات السمعية البصرية والتسجيلات المصورة والصوتية والألعاب التفاعلية وغيرها؛ وإزكاء الوعي لتمكين المستخدمين من التعرف على وجود التراخيص الجماعية وفوائدها ومزاياها فضلاً عن إمكانية النفاذ إلى مجموعة عالمية من المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف دون ارتكاب أي انتهاك؛ وتوعية أصحاب الحقوق بقيمة وأهمية الإدارة الجماعية لمصنفاتهم من أجل تحسين توفر التراخيص لأغراض التعليم عبر الإنترنت؛ والعمل على زيادة حضور الإدارة الجماعية وتعزيز عملها في مناطق مختلفة من العالم.

و**يمكن لقوانين حق المؤلف أن تساهم كثيراً في تعزيز** تطور ترخيص الإدارة الجماعية من أجل الاستجابة لاحتياجات التعليم والبحث عن بعد عبر الإنترنت؛ وتشمل الأمثلة حل "التراخيص دون الاستثناءات والتقييدات" المنفَّذ في بعض البلدان. وتشمل الإمكانيات الأخرى الترخيص الجماعي الموسَّع (ECL) - الذي يوسع نطاق الترخيص الطوعي المتفق عليه مع منظمة إدارة جماعية بما يتجاوز مجموعاتها وشركاءها ليشمل كل المصنفات والمؤلفين من الفئة نفسها فضلاً عن التراخيص غير الطوعية (الإلزامية أو النظامية) المحددة قانوناً (أي في شكل استثناءات وتقييدات مقابل مكافأة).

وفيما يخص توفر **عرض محتويات جيدة من أصحاب الحقوق مباشرةً**، يبدو أن مستوى التوفر مرتفع بل تكاد تكون السوق مشبعة خلافاً لانتفاع المستخدمين بتلك المحتويات. **وتتعلق أغلب الأسباب بالتكلفة المرتفعة لاشتراكات الصحف، والأسعار المرتفعة للمقالات الفردية، وانخفاض ميزانيات المؤسسات.**

ومن القضايا الرئيسية الحالية إعطاء الأولوية لاختيار المحتويات. إذ ما انفك التشكيك خلال السنوات الماضية في ممارسة شراء كميات كبيرة من المحتويات الأكاديمية التي تسود السوق حتى اليوم (أكثر من 90% من المكتبات اشترت "حزم محتويات" من دور نشر رئيسية). ويُنظر في هذا المقام في فكرة إعطاء الأولوية للجودة بالرجوع إلى فكرة فحص كل عنوان على حدة قبل استثمار ميزانيات كبيرة في شراء مجموعات المحتويات. إذ إن تلك المشتريات الكبيرة التي تنطوي على تكاليف كبيرة، ولا سيما في البلدان النامية، لا تتناسب والاستخدام الفعال لتلك المواد ولا سيما في ظل التعلّم الإلكتروني. ويبدو أنه نمط في مختلف البلدان النامية.

وإذ لا يستطيع كل الناشرين حول العالم وفي مختلف البلدان توفير محتوياتهم عبر منصاتهم الخاصة، خلافاً للناشرين التابعين للمجموعة الدولية للناشرين في مجال العلوم والتكنولوجيا والطب (STM)، فإن جزءاً كبيراً من هذا المحتوى يُترك لسوق الترخيص المباشر. ويصعب كثيراً على صغار الناشرين الوصول إلى تلك الأسواق الدولية. وفي بعض الحالات، تُخصص ميزانيات وطنية كبيرة للحصول على قواعد بيانات كبيرة وليس مستودعات وطنيه. **وتعتزم المؤسسات الأكاديمية أيضاً الوصول إلى أنواع متعددة ومتنوعة من المحتويات دون الاقتصار على تلك التي يوفرها الناشرون الكبار.**

## الموارد التعليمية المفتوحة (OER) والدورات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (MOOC)

قد تُجرى أنشطة التدريس والبحث عبر الإنترنت في إطار بيئات مغلقة (مثل بيئة التعلم الافتراضية (VLE) التي لا تتيح النفاذ إلا للطلاب المسجَّلين) فضلاً عن مواقع إلكترونية متاحة للجمهور مثل الدورات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (MOOC) والموارد التعليمية المفتوحة (OER). وخلافاً للبيئات المغلقة، لا تهدف الدورات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (MOOC) والموارد التعليمية المفتوحة (OER) إلى منح أي شهادة جامعية أو اعتمادات أكاديمية. ولأغراض حق المؤلف، تقدِّم تلك الموارد والدورات سيناريوهاً مختلفاً تماماً عن أنشطة التدريس والبحث المتناولة أعلاه. أولاً، تلك الموارد والدورات تعتمد كثيراً على مواد يضعها أكاديميون (معلمون أو أساتذة أو باحثون) يحتفظون كقاعدة عامة بملكية الحقوق عليها. وثانياً، يصعب كثيراً إدراج تلك الموارد والدورات في الاستثناءات والتقييدات الخاصة بالتدريس والفحص المكفولة بموجب قوانين حق المؤلف. وثالثاً، تنصح المبادئ التوجيهية للموارد التعليمية المفتوحة الأكاديميين باستخدام المحتويات المدرجة في الملك العام والمفتوحة الترخيص. وأخيراً وليس آخراً، تخضع مواد الموارد التعليمية المفتوحة لتراخيص مفتوحة (مثل تراخيص المشاع الإبداعي) بغية توفير تلك المواد لأكبر عدد من الناس وإتاحة إعادة استخدامها (عن طريق التحويل والترجمة مثلاً). وتساعد تلك التراخيص في التغلب على الطابع الإقليمي لقوانين حق المؤلف إذ تطبَّق على أساس عالمي وبدون حدود زمنية فتوسع نطاق المواد التي يمكن إعادة استخدامها بوصفها موارد تعليمية مفتوحة دون قيود. ويجري أيضاً العمل على ترخيص الدورات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (MOOC).

## التحديات الخاصة بالطابع الإقليمي بالنسبة للأنشطة الإلكترونية

تحدث أنشطة التدريس والبحث عبر الإنترنت في **أسواق مختلفة**: إذ يمكن أن يكون الطلاب والباحثون موجودين في بلدان مختلفة (بل حتى خارج البلد الذي تقع فيه الجامعة).

ومع ذلك، فإن الاستثناءات والتقييدات المنصوص عليها في القوانين الوطنية تكون ذات طابع إقليمي: فيمكن لاستعمال لأغراض التدريس يكون معفياً بموجب القانون الوطني للبلد الذي تقع فيه الجامعة ألا يكون معفياً بموجب القوانين الوطنية للبلدان الأخرى التي يقيم فيها الطلاب أو الأكاديميون. وقد تكون المواد المستعملة لأغراض التدريس والبحث مستمدة من مصادر "واقعة بالخارج"، مما يزيد من تعقيد مهمة تحديد موقع مالكي حق المؤلف والحصول على إذن الاستعمال منهم. وقد تكون الاستعمالات الأكاديمية خاضعة لترخيص محدد إقليمياً فلا تتمكن من الاستجابة لاحتياجات الاستعمالات العابرة للحدود عبر الإنترنت. ونشير إلى تلك المسائل بعبارة **العناصر "العابرة للحدود**".

وسعياً إلى تفادي أن يؤدي الامتثال الصارم لمختلف القوانين الوطنية لحق المؤلف إلى تثبيط تطور التعليم عبر الإنترنت، ما انفكت المؤسسات الأكاديمية ومنظمات الإدارة الجماعية تنظر في عدة حلول تعاقدية.

إذ تميل المؤسسات الأكاديمية إلى الاعتماد بحكم الواقع على الاستثناءات والتقييدات المكفولة بموجب قانون وطني واحد - وهو **قانون البلد الذي تقع فيه المؤسسة** - بغض النظر عن الموقع الجغرافي للطلاب والباحثين، وتأمل أن يكون الوضع نفسه في القوانين الوطنية الأخرى لحق المؤلف. ويعني ذلك ضمنياً قبول أن أعمال استغلال المصنفات (بطريق الاستنساخ والإتاحة والنقل إلى الجمهور) لأغراض التدريس والبحث تُعد كما لو كانت قد حدثت في البلد الذي تقع فيه المؤسسة. وقد نُفِّذ ذلك الحل مؤخراً في السوق الأوروبية للتدريس عبر الإنترنت (التوجيه EU/790/2019).

ويمكن العثور على التباين "الإقليمي" نفسه في مجال الترخيص. إذ توجد غالباً فجوة بين النطاق الإقليمي للتراخيص الممنوحة لأغراض التدريس والبحث (وتقتصر غالباً رسمياً على بلد واحد) والنطاق الإقليمي لأنشطة التدريس التي تجري عبر الإنترنت عبر أقاليم متعددة (أي أماكن وجود الطلاب). وتنطوي غالبية التراخيص الجماعية على إمكانية نفاذ الطلاب والأساتذة والباحثين من الجامعة المرخص لها إلى المحتويات والمواد المحمية **عن طريق شبكة الإنترنت الداخلية** للجامعة بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.

ويمكن **للتراخيص المباشرة** من أصحاب الحقوق أن تتغلب بسهولة على العناصر العابرة للحدود عن طريق تحديد النطاق الإقليمي للحقوق والمحتويات المرخصة.

وفيما يخص الموارد التعليمية المفتوحة (OER) والدورات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (MOOC)، **يجب تأمين إذن استخدام** حق المؤلف **على أساس عالمي وبدون قيود زمنية** - وإلا لن تكون المحتويات المرخصة لأغراض تلك الموارد والدورات متسقة مع شروط الترخيص المفتوح المفروضة عليها.

## الاستنتاجات

إن مسألة أنشطة التدريس والبحث في البيئات الرقمية مسألة معقدة لا يمكن اللجوء فيها إلى حل موحد لتحقيق النتائج المنشودة لهذا القطاع البالغ الأهمية.

وفي غالبية البلدان، لا تستجيب الاستثناءات والتقييدات الراهنة استجابة ملائمة لاحتياجات التدريس والبحث عبر الإنترنت. ولا يزال يوجد هامش من المرونة في الاستثناءات والتقييدات المكفولة بموجب قوانين حق المؤلف الوطنية من أجل بحث نطاق الاستعمالات الجائزة بموجب المادة 10(2) من اتفاقية برن وإعفاء الاستعمالات لأغراض التعليم عبر الإنترنت رسمياً في إطار إرشادات اختبار الخطوات الثلاث. وإن الاستثناءات والتقييدات الوطنية هي أفضل أداة لضمان المصلحة العامة في أنشطة التدريس والبحث، وفقاً للظروف والاحتياجات الخاصة لكل بلد. وفي جميع الحالات، يجب عدم الخلط بين أنشطة التعدي التي تحدث في بعض البلدان والاستعمالات المعفاة قانوناً بموجب الاستثناءات والتقييدات لأغراض التدريس والبحث.

وإلى جانب الاستثناءات والتقييدات، يؤدي الترخيص دوراً مهماً في تطور التعليم عبر الإنترنت وعبر الحدود، والاستجابة لاحتياجات المؤسسات التعليمية ومتطلباتها من حيث أنشطة التدريس والبحث، مع احترام الأسواق الرئيسية للمصنفات المرخصة. ويقتضي ذلك، بطبيعة الحال، وضع أحكام نظامية جديدة وأفضل، وإقامة حوار سلس بين مالكي حق المؤلف والمؤسسات التعليمية يوفق بين مصالح الطرفين، وتعاون الطرفين على إيجاد حلول لتحسين عرض المحتويات وتوفرها في صفوف الجامعات والأساتذة والباحثين والطلاب لأغراض أنشطة التدريس والبحث.

ولا يتوفر الترخيص الجماعي بالضرورة في كل البلدان ولا لكل أنواع المصنفات. وما انفك الناشرون والمنتجون يتيحون قدراً أكبر من محتوياتهم لأغراض التدريس والبحث بموجب تراخيص. غير أن أغلب تلك المحتويات يكون مستمداً من بلدان نامية وأطراف معنية رئيسية، في حين يظل من الصعب الوصول إلى المحتويات المستمدة من مصادر أخرى (مثل صغار الناشرين والمنتجين والجامعات المحلية ولغات الأقليات) فيحد ذلك من إمكانات استخدامها في أسواق التعليم الإلكتروني.

ولا تعارض بين آلية الاستثناءات والتقييدات وآلية الترخيص الطوعي. بل يبدو أن الطريق الصحيح للتقدم والاستجابة للاحتياجات وتعزيز تطور أنشطة التدريس والبحث عبر الإنترنت في الجامعات هو الجمع بين الاستثناءات والتقييدات المحددة بوضوح والمزودة بهامش من المرونة في القوانين الوطنية من أجل إجازة الاستعمالات الأكاديمية الجوهرية - إما بالمجان وإما لقاء مقابل بحسب الظروف الثقافية والاقتصادية والسوقية لكل بلد - وأنظمة الترخيص العملية - إما عن طريق الإدارة الجماعية أو من أصحاب الحقوق مباشرةً – من أجل إجازة المزيد من الاستعمالات لأغراض التدريس والبحث وفقاً للشروط التي يتفق عليها الطرفان المعنيان.